

والإمارات العربية المتحدة والهند بحيث بلغت نسبة التصدير لهذه البلدان ٧٦٪ من الوزن و٧٥٪ من القيمة الإجمالية لصادرات إيران.

وجهات التصدير الرئيسية

وليس هذا فقط، ففي نيسان/ أبريل من هذا العام أيضاً تم تصدير بضائع بقيمة مليار و١٤٠ مليون دولار إلى الصين، و٦٠٩ ملايين دولار إلى العراق، و٥٥٠ مليون دولار إلى تركيا، و٣٢٠ مليون دولار إلى الإمارات العربية المتحدة، و١٢٠ مليون دولار إلى الهند. أما على صعيد الواردات، فقد ذكر التقرير خمس أصناف رئيسية كانت سلع استيرادية بحيث بلغت قيمة واردات الذرة العلفية المعدة لتصنيع أغذية المواشي ٢٢٣ مليون دولار، واحتل فول الصويا المركز الثاني من السلع المستوردة بقيمة ١٥٢ مليون دولار، وجاء الأرز الأبيض الكامل في المرتبة الثالثة من السلع المستوردة بقيمة ٨٩ مليون دولار، وكانت الهواتف المحمولة الذكية بقيمة ٧١ مليون دولار، وأجزاء منفصلة لإنتاج سيارات بقيمة ٦٢ مليون دولار. وكما جاء في التقرير أيضاً، إن الدول الرئيسية في معاملات الاستيراد في نيسان/ أبريل من هذا العام كانت الإمارات العربية المتحدة بقيمة مليار و١٠ ملايين دولار، والصين بـ ٨٧٣ مليون دولار، وتركيا بـ ٣٥٣ مليون دولار، وألمانيا بـ ١٢٩ مليون دولار، والهند بقيمة ١١٠ مليون دولار بحيث بلغت نسبة الاستيراد من هذه البلدان ٧٤٪ من الوزن و ٨٠٪ من القيمة الإجمالية للسلع المستوردة من قبل إيران.

وجهات التصدير الخمس الرئيسية لإيران كانت الصين والعراق وتركيا والإمارات العربية المتحدة والهند بحيث بلغت نسبة التصدير لهذه البلدان ٧٦٪ من الوزن و٧٥٪ من القيمة الإجمالية لصادرات



يبلغ ٦ مليارات و٧٣٢ مليون دولار في شهر

التبادل التجاري الإيراني يحقق رقماً إيجابياً جديداً

٦ الوفاق/وكالات

دولار، مما يظهر هذا المبلغ انخفاضاً بنسبة ١٣٪ و ٢٤٪/٧٩ من حيث القيمة والوزن على التوالي.

ه أصناف رئيسية

وكما ذكر في التقرير، فإن ٥ أصناف رئيسية كانت سلع تصديرية بحيث بلغت قيمة الغاز الطبيعي المسال (غاز طبيعي تمت معالجته وإرساله بالتبريد) ٥٢٣ مليون دولار، أما الهروبان

ألف طن من البضائع بقيمة ثلاثة مليارات و ٦٤٥ مليون دولار في نيسان/ أبريل من العام الجاري، وجاء هذا التصدير بانخفاض نسبته ٩٣٪ من حيث القيمة و١٢٪ من حيث الوزن. وبحسب هذا التقرير، فقد دخلت البلاد في شهر واحد من العام الجاري مليون و ٨٢٩ ألف طن من البضائع بقيمة ثلاثة مليارات و ٨٧ مليون

أعلنت الجمارك الإيرانية أن التبادل التجاري للبلاد قد بلغ ٦ مليارات و ٧٣٢ مليون دولار، بينما حقق الميزان التجاري الإيجابي للبلاد مبلغ ٥٥٨ مليون دولار في شهر نيسان/ أبريل لعام ٢٠٢٣. ووفقاً للتقرير الصادر عن الجمارك الإيرانية، فقد تم تصدير ١٠٤٧١

ويوافق على دراسة مقترح تشكيل وزارة مستقلة للتجارة

مجلس الشورى الإسلامي يقرّ تمديد الإنفاقية المؤقتة مع الإتحاد الأوراسي

الجمهورية أن مشروع القرار المقدم لفصل وزارة التجارة يستهدف دمج التجارة الداخلية والخارجية، ودعم المستهلكين والمنتجين والرقابة على السوق وموضوع التصدير للخارج وتنمية التجارة حتى يتسنى منح صلاحيات لها.

مستقلة للتجارة وفك ارتباطها بوزارة الصناعة والمعادن. وصوت لصالح دراسة مقترح تشكيل وزارة مستقلة للتجارة في جلسة البرلمان يوم الثلاثاء، ٢١١ نائباً شمل ١٤٣ مؤيداً و٥٨٨ مخالفاً و٥ ممتنعين. وفي الاثناء، أكد مساعد رئيس

يتحقق بضرورة ايجاد التمهيدات اللازمة حيث إن هذه الاتفاقية تمهد للتعاون.

تشكيل وزارة مستقلة للتجارة

كما وافق مجلس الشورى الاسلامي على دراسة مقترح تشكيل وزارة

الدول الأعضاء (روسيا، بيلاروسيا، قيرغيزيا، كازاخستان وأرمينيا) الإفادة من مزاياها مثل إلغاء تأشيرات الدخول وغيرها. واستطرد طغياني قائلاً: إن من المقاربات التي أدت اليوم للتغلب على الحرب الاقتصادية، يتمثل بالتعاون الاقتصادي مع دول الجوار وأن هذا

مقابل معارضة نائبين وامتناع ٥. وأوضح النائب مهدي طغياني، المتحدث للجنة الاقتصادية بالبرلمان عند مناقشة المشروع، أن الهدف في تعزيز المنطقة الحرة التي تتضمنها الاتفاقية ليس المنطقة التجارية العادية أو المادية، بل الافتراضية وبموجبها بإمكان

وافق مجلس الشورى الاسلامي على مشروع قانون البروتوكول الإضافي الرامي لتمديد الاتفاقية المؤقتة لتشكيل منطقة تجارية حرة بين ايران والاتحاد الأوراسي الاقتصادي والدول الأعضاء فيه، وحصل المشروع على موافقة ١٤٠ نائباً في

أخبار قصيرة



تعزيز طاقة إنتاج الصلب في إيران

أعلن المدير التنفيذي للشركة الوطنية للصلب، إفتتاح ٣ مشاريع لتعزيز طاقة إنتاج البلاد بـ ٢/٥ مليون طن.

وأوضح محمد آقاجانلو، في تصريح صحفي أمس الثلاثاء، بأنه سيتم تدشين مشروع نيريز (جنوب البلاد) حتى ٢٠ سبتمبر/ أيلول القادم. وأضاف: بافتتاح مشاريع "نيريز" و"فانان" و"سفيد دشت" سيتم تعزيز طاقة الإنتاج بـ ٢/٥ مليون طن. وأشار آقاجانلو إلى أن وحدة إنتاج "نيريز" المزمع تدشينها توفر ٤٠٠ فرصة عمل مباشرة وتبلغ الاستثمارات الموظفة في المشروع ٢٠٠ مليون يورو، والذي ينجز عبر مختصين إيرانيين.



ارتفاع إنتاج البتروكيماويات في إيران

أشار مساعد وزير النفط الى نمو إنتاج منتجات النفط والغاز في إيران خلال السنوات الماضية، معلناً أن حجم إنتاج البتروكيماويات في البلاد سيرتفع الى ١٤٠ مليون طن في السنة خلال الخطة السابعة للتنمية.

وأضاف مرتضى شاهميرزائي، في تصريحات صحفية، إن عدد مجمعات البتروكيماويات في البلاد سيرتفع أيضاً خلال فترة تنفيذ هذه الخطة من ٧٠ الى ١٠٨ مجمعات، وأنها ستنتشر في المناطق الحدودية للبلاد من شمال غرب الى جنوب شرق وسواحل مكران (سواحل بحر عمان).

قمة رئيسي - الأسد..

الإقتصاد حاضر جنباً إلى جنب مع السياسة

٦ الوفاق/خاص

يوسف ماجد الهجيج

العلاقات الاقتصادية ستكون حاضرة وبقوة في قمة دمشق المرتقبة بين الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ونظيره السوري بشار الأسد اليوم الأربعاء، هذا ما تؤكدته المعطيات بدءاً بتكيبية الوفد الإيراني الزائر وليس انتهاء بالتصريحات والمعلومات المسرية من هنا وهناك حول جدول أعمال الزيارة.

وفي سياق هذه الترسيمات، تؤكد مصادر مطلعة في دمشق أن الترتيبات أنجزت لتوقيع اتفاقيات جديدة في مجال الطاقة والكهرباء، في ظل الحديث عن خط إنتمائي إيراني جديد، يتم استثماره في قطاع الكهرباء؛ بهدف مساعدة سوريا في تحسين واقع الكهرباء الذي

تعاين منه منذ أكثر من ١٠ سنوات. وحسب المصادر، سيناقش الجانب الإيراني إمكانية تقديم المساعدة لسوريا في إصلاح وإنشاء محطات توليد طاقة كهربائية جديدة. الخط الإنتمائي الذي يتم الحديث عنه ليس الأول من نوعه ولا يبدو أنه سيكون الأخير، حيث سبق لإيران أن فتحت أكثر من مرة خطوطاً إنتمائية مع دمشق في وقت أحجمت فيه دول عديدة عن مد يد العون إليها لمساعدتها في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بها، لا بل أكثر من ذلك حيث كانت هذه الخطوط الإنتمائية شرايين حياة لسوريا في مواجهة الحصار الذي فرضته واشنطن ونقلته دول عربية واقليلية متجاهلة لمأساة السوريين ومعقدة لأزمته ومأساتهم.

ولا نبالغ إذا قلنا أن الدعم الإيراني اللامحدود لسوريا سواء في مختلف المجالات حتى السياسية منها كان له الدور الأبرز والأكبر في حماية الاقتصاد السوري ومنعه من الانهيار، متحدياً كل أشكال الحصار الاقتصادي والمالي الغربي والعربي في السنوات الفاتحة حيث شكّلت الصادرات الإيرانية الى سوريا ولاسيما



إيران وسورية..

قوة إقتصادية لتجاوز العقوبات الأمريكية

٦ الوفاق/خاص

وسيم حسن عبداللّه

تعد العلاقات الإيرانية - السورية نموذجاً متقدماً ومتميزاً في العلاقات بين الدول، ويبدو كلما ازدادت التحديات المصرية في منطقتنا، اكتسبت معه العلاقات الإيرانية - السورية المؤثرتين أهمية خاصة، بحيث ارتقت تلك الروابط المصرية بينهما إلى مستوى العمق الاستراتيجي المصيري، الذي اتسم بالثبات والديمومة فلم تستطع العقوبات التي اعترضتها أن تحد من قوتها وفعاليتها فظلت العلاقات بين الطرفين تتنامى في جميع الميادين. تعود العلاقات الإيرانية - السورية في سياقها الراهن إلى العام ١٩٧٩، وتولى التنظير لها ووضع فلسفتها محمد منتظري مؤسس الحرس الثوري الإيراني، وكانت لدى منتظري الإبن رؤية مفادها أن الثورة الإيرانية الوليدة لا يمكن أن تقف على قدميها إلا بالارتكاز إلى منظومة وثيقة من التحالفات مع كافة القوى التي تشاركها الأهداف الأساسية، وأن هذه التحالفات تعد جزءاً من الثورة ذاتها. لقد تقاطرت الوفود الإيرانية

على دمشق طارحة الكثير من التصورات الداعية في مجملها إلى إقامة روابط خاصة ومتقدمة، وذلك بعد أسابيع فقط من انتصار الثورة الإيرانية. وكانت تلك البداية. انطلق قطار العلاقات الإيرانية - السورية بسرعة فائقة وتسارعت وتيرته، واتسع نطاقه، ليشمل جملة عريضة من القضايا الثنائية والإقليمية وأصبحت سورية بالنسبة لإيران رهان جيوسياسي. شكّلت العلاقات الاقتصادية حيزاً كبيراً من التعاون، إذ يعمل البلدان بشكل منهجي على تبني سياسات إقتصادية تستطيع تجاوز العقوبات الأمريكية المفروضة عليهما، وتشكيل قوة إقتصادية إبتدائية يمكن البناء عليها. كما أن تشكيل لجنة مشتركة عليا سورية - إيرانية من أجل متابعة تنسيق العلاقات الإقتصادية وتطويرها يُعدّ أمراً متقدماً في مستوى العلاقات ما بين البلدين.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية كان لها دور أساسي في دعم سورية وإعادتها لدورها المستحق في العالم العربي والمنطقة بعد الأزمة التي عصفت بها لعدة سنوات، ونجح هذا الدعم في استعادة الدولة السورية

